نموذج تنويع الاقتصادي الجزائري وسياسات واليات إخراجه من تبعية الريع النفطي

The model of diversification of the Algerian economy and the policies and mechanisms to get it out of the dependence of oil rents

سمراني دحمان *

مخبر mesrs، جامعةالجزائر 3 – الجزائر

dahmanesemrani@univ-alger3.dz

زناني بلال

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة– الدولة

zenainize@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/12/22 تاريخ القبول للنشر: 2023/01/11 تاريخ النشر: 2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الئ تسليط الضوء على واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الريع البترولي في عملية التصدير و كمورد أساسي في تمويل الميزانية وسياسات تنويعه، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعاره في الأسواق العالمية، وخلصت الدراسة إلى أن اقتصاديات المورد الواحد المبنية أساسا على إنتاج وتصدير موارد الطاقة كالاقتصاد الجزائري بحيث يجب أن تفك تبعتها المطلقة للبترول كمورد أساسي للتنمية الاقتصادية، وتتبنى نموذج التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي للاقتصاد الجزائري من التركيز إلى التنويع، بغية خلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع الخدماتي

تصنيفات JEL: N50, O13, Q43.

Abstract :

This research paper aims to shed light on the reality of the Algerian economy, which is largely dependent on the petroleum rent in the export process and as a basic resource in financing the budget and its diversification policies, relying on one resource as an engine for economic growth can hinder or stop the development wheel if its prices decrease in the markets Globalism. And the study concluded that the economies of one resource are based mainly on the production and export of energy resources such as the Algerian economy so that the absolute follower of oil must be removed as a basic resource for economic development, and adopts the model of economic diversification as a new development policy aimed at the gradual transition of the Algerian economy from focusing to diversification, in order to create new sources For income away from oil.

Key words: economic diversification, economic development, industrial, agricultural, service

JEL Classification : N50, O13, Q43.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

يكتسي موضوع التنويع الاقتصادي اهمية كبيرة للاقتصاديات الريعية التي تعتمد بدرجة كبيرة على منتج واحد في عملية التصدير وكمورد أساسي في تمويل الميزانية، فالاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية في حالة ما انخفض سعره في الأسواق العالمية.

إن اعتماد هذه الاقتصاديات على مورد واحد لم يكن اختياريا بل كانت مجبرة على ذلك وفق مبدأ التخصص ونمط تقسيم العمل الدولي ومدى وفرة هذا المورد في تلك الدول.

تعتبر الجزائر من بين الدول الريعية التي تعتمد بشكل كبير على النفط سواء في صادراتها أو في تمويل ميزانيتها، وعليه فأي تذبذب في أسعار المحروقات سيؤثر على الاقتصاد الجزائري، ولقد تبنت الحكومة الجزائرية سياسات اقتصادية قصد الخروج من تبعية قطاع المحروقات وجعل الاقتصاد الجزائري أكثر تنوعا، وذلك من خلال تشجيع القطاع الفلاحي والصناعي والسياحي من خلال منح التسهيلات والتحفيزات الضريبية لها وكذا تقديم الدعم للشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الناشئة والمصغرة.

والسؤال الذي يمكن طرحه:

كيف يمكن تفعيل سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة؟.

1.1. **فرضيات البحث:**

اعتمدنا لدراسة إشكالية بحثنا على الفرضيتين التاليتين:

- يبقى الاقتصاد الجزائري ريعيا بالدرجة الأولى وانه لم يحقق أي نموا واضحا في المؤشرات الاقتصادية الكلية خارج قطاع المحروقات.
- لا يمكن تحقيق تنويع اقتصادي إلا بالتحديد والتثمين الجيد للإمكانيات والكفاءات التي يتوفر عليها اقتصادنا الوطني في مختلف القطاعات.

2.1. أهداف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة واقع الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الريع البترولي في عملية التصدير وكمورد أساسي في تمويل الميزانية وسياسات تنويعه، وابراز ان الاعتماد على مورد واحد كمحرك للنمو الاقتصادي يمكن أن يعرقل أو يوقف عجلة التنمية إذا ما انخفضت أسعاره في الأسواق العالمية، وبحيث يجب تتبنى نموذج التنويع الاقتصادي كسياسة تنموية جديدة تستهدف الانتقال التدريجي الى تنويع الاقتصاد الجزائري وخلق مصادر جديدة للدخل بعيدا عن النفط.

3.1. المنهج المستخدم: لقد حاولنا دراسة الموضوع من خلال دراسة نظرية تلم بالإطار المفاهيم نموذج التنويع الاقتصادي واهدافه ثم إلى دراسة تحليلية لواقع التنويع الاقتصادي في الجزائر واخيرا ابراز سياسات التنويع الاقتصادي وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية،

للإجابة على هذه الإشكالية قسمنا بحثنا إلى ثلاثة محاور رئيسية:

أولا: ماهية التنويع الاقتصادي، اهدافه، محدادته؛

ثانيا: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، اسبابه ودوافعه؛

ثالثا: مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر وسياسات واليات اخراجه من تبعية الريع النفطي.

2. ماهية التنويع الاقتصادي، أهدافه:

1.2ماهية التنويع الاقتصادي:

يعرف التنويع الاقتصادي بأنه «الرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد المعني، والتي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقة ضمن التنافسية العالمية، وذلك برفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة، حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية، وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد» (الجبوري، 2016، صفحة 01)

كما يمكن تعريفه بـ «تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تثمين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نمو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع».

أو أنه أيضا: «توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا». (حمزة، 2014، صفحة 57)

يمكن اعتبار ان التنويع الاقتصادي نموذج يوضح كيفية تجسيد تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، وتنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، وتنويع الأسواق الوطنية، وتنويع الصادرات، فالتنويع الاقتصادي هو السعي على المدى الطويل إلى خلق تنمية مستدامة مستقلة عن الاقتصاد النفطي.

يمكن القول ان التنويع الاقتصادي سياسة تسعى الى جعل كل القطاعات الإنتاجية تساهم بنسب متقاربة في حصيلة كل من: الناتج الداخلي الخام، تنويع حصيلة مستوى التشغيل، تنويع الصادرات والإيرادات العامة، وفي نفس الوقت رفع قيم هذه المؤشرات من سنة لأخرى، من خلال رفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات، بالإضافة إلى رفع عدد القطاعات المساهمة في التنويع.

2.2 . أهداف نموذج التنويع الاقتصادي:

تتمثل أهداف نموذج التنويع الاقتصادي في:

- تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، ورفع مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدماتية في الناتج المحلي الخام.
- خلق ودعم فروع وقطاعات أنشطة متنوعة قادرة على خلق القيمة المضافة، ومنه تشجيع المنتوج الوطني، و تلبية احتياجات السوق الوطنية، ليتوسع مستقبلا لأسواق دولية ليتم إحلال الواردات.
- تنويع صادرات الاقتصاد الوطني بمنتجات جديدة، متنوعة ذات محتوى تكنولوجي عالي، وهو ما يسمح للاقتصاد أن يحتل مكانة مرموقة في التبادل التجاري الدولي. (قروف،، 2016، الصفحات 637-639)
- تقليل نسبة المخاطر الاقتصادية على الاقتصاد الوطني الناتجة خاصة من الاعتماد على المورد الواحد، وإذ تجنب المخاطر والتقلبات السعرية لهذا الأخير في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى خطر نضوب المخزون النفطي فالموارد الطبيعة موجودة بندرة، ولا بديل لها طبيعيا.
- تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة بعيدا عن الإيرادات الريعية المعتمدة أساسا على البترول مثلا.
- التنويع الاقتصادي سياسية تنموية تبحث في استقرار الاقتصادي الوطني بعيدا عن تقلبات النفط الذي هو منتوج عالمي، يتبع العرض والطلب والسعر في الأسواق الدولية.

- تحقيق تنمية متوازنة إقليميا واجتماعيا تعتم على تثمين الموارد والكفاءات المتاحة، والعمل على تنميتها وتطويرها وإدارتها إدارة فعالة. (الجبوري، 2016، صفحة 01)
- توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية حتى ينعكس التنويع ايجابيا على النمو الاقتصادي من خلال التأثيرات الخارجية في الإنتاج كعلاقة الزراعة بالصناعة.
- إن تقليل التذبذب في مستوى الناتج المحلي من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية وليس تركزها، يساهم في إنعاش هيكل الإنتاج، وإحداث تنمية من القطاعات الأكثر تقلبا إلى القطاعات الأقل تقلبا، وذلك بتناقص درجة التركيز القطاعي في المراحل الأولى لعملية التنمية وتزايدها في مراحلها الأخيرة. (الخطيب،، 2014، صفحة 06)

3.2محددات التنويع الاقتصادي:

يبقى التنويع الاقتصادي مرتبط بمجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية والمتغيرات الاقتصادية الكلية هذه السياسات والمتغيرات تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنويع الاقتصادي وديمومته، وبالتالي تعتبر كمحددات للتنويع الاقتصادي، والتي من بينها ما يلي: (شليحي الطاهر و بن موفق زروق، 2018، صفحة 204)

- العوامل المادية من بينها الاستثمار ورأس المال البشري؛
- **السياسات الاقتصادية الكلية:** السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الاقتصادية الدولية...الخ؛ السياسات القطاعية السياسة الفلاحية، السياسة الصناعية والسياسة السياحية...الخ؛
- **المتغيرات الاقتصادية الكلية:** والتي من بينها سعر الصرف، التضخم ورصيد ميزان المدفوعات؛
- **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- درجة الوصول الى الأسواق درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال.

3. واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر أسبابه ودوافعه:

سعت الجزائر إلى التنويع الاقتصادي لعدة أسباب وذلك بغية الخروج من دائرة اعتمادها على الريع النفطي.

1.3أسباب و دوافع التنويع الاقتصادي في الجزائر:

1.1.3الأزمة النفطية وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري:

لقد أحدث النفط ثورة في اقتصاديات الدول المصدرة له، خاصة مع الارتفاع المشهود لأسعاره في السنوات الماضية وهو ما قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في نظر الدول الغنية بالطاقات، مما جعل منها دولا ريعية بامتياز تعطل جهازها الإنتاجي، وظهرت الحاجة إلى تنويع الاقتصاد، بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2014، وتمثل أهم أسباب النكسة البترولية في: (كورتل، 2019، صفحة 04)

- تجاوزت الزيادات المسجلة في الإنتاج والعرض الأسقف المحددة ويرجع ذلك إلى:
- صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول، حيث رفعت إنتاجها من 10 ملايين برميل يوميا إلى 14 مليون برميل، وبذلك تخطت كل من روسيا والسعودية؛
- عودة إيران لتصدير النفط: حيث بلغ الإنتاج الإيراني للنفط نحو3 ملايين برميل يوميا؛
- زيادة الإنتاج في العراق: حيث تم رفع الإنتاج من 3.3 إلى 3.4 مليون برميل يوميا، هذه الزيادة تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهي ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا؛

- زيادة إنتاج البرازيل للنفط: ارتفع إنتاج البرازيل من2,6 مليون إلى 3 ملايين برميل يوميا؛
- احتكار الأوبك، لم يعد فعالا، وباتت مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار.

2.1.3 . تداعيات النكسة البترولية على الاقتصاد الجزائري:

بالنسبة للجزائر فإنها تعتبر بلدا ريعيا بامتياز فهي تحتل المرتبة الخامسة في العالم من حيث مخزون الغاز الطبيعي والمرتبة 14 من حيث المخزون النفطي، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم، وثالث أكبر مصدر للنفط في إفريقيا بحيث تحقق للاقتصاد الجزائري عوائد مالية ضخمة، فاقتصادنا الوطني يعتمد بنسبة 60 % على الجباية البترولية لتمويل التنمية الاقتصادية، وتمثل صادرات النفط حوالي 95% من إجمالي صادرات الجزائر، أما 65 % من الإيرادات العامة تعتمد على العائدات النفطية في حين يمثل إنتاج المحروقات حوالي 40 % من الناتج المحلي الخام، ويتجلى الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري ، (كورتل، 2019، صفحة 04)

لقد كان لهذه الصدمة النفطية تداعيات ثقيلة على الاقتصاديات البترولية، كما أعرب عنه صندوق النقد الدولي منذ زمن عن قلقه مما أسماه بـ "مورد النقمة"، فتمثلت أهم الآثار الثقيلة لهذه الأزمة على الاقتصاد الجزائري فيما يلي: (كورتل، 2019، صفحة 04)

- انخفاض فادح في إيرادات صادرات النفط، حيث تراجع دخل الصادرات النفطية؛
- العجز الكبير المسجل في الإيرادات العامة؛
- عجز واضح في الميزان التجاري، حيث سجلت الجزائر عجزا تجاريا بلغ 7.7 مليار دولار في النصف الأول لسنة 2015 حيث فاقت الواردات الصادرات، ولم تغطي هذه الأخيرة إلا في حدود 71%؛
- انخفاض مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، وهذا ما أثر بصفة مباشرة وثقيلة على التوازنات الكبرى للاقتصاد الجزائري، وهذا ما أدى بالحكومة إلى سياسة ترشيد النفقات العامة، في قانون المالية والميزانية لسنة 2016.

2.3. العوامل المساعدة على تحقيق سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

وتتمثل فيما يلي: (سهام، 2017، صفحة 349)

1.2.3.الإمكانيات الطبيعية:

تمتلك الجزائر على إمكانيات طبيعية تتنوع ما بين أراضي زراعية صالحة للزراعة الغابية والسهبية والصحراوية بنسبة 17%من المساحة الكلية وثروة مائية بأكثر من 20 مليار م بالإضافة إلى الثروة المعدنية والطاقة وكذا الثروة الحيوانية والسمكية التي تؤهل الجزائر لتنويع اقتصادها ورفع مداخيلها

2.2.3 الإمكانيات السياحية:

تتوفر لدى الجزائر إمكانيات سياحية تتمثل أساسا في المناظر الطبيعية وأماكن الراحة والترفيه، الجبال، الأنهار والشواطئ والغابات والصحاري، الينابيع والحمامات الطبيعية بالإضافة إلى الآثار التاريخية والمعمارية والدينية والصناعات التقليدية وأيضا العادات والتقاليد والفنون الشعبية المختلفة.

3.2.3 البنية التحتية والإمكانيات البشرية:

للجزائر مؤهلات من البنية التحتية تتمثل في محطات توليد القوة الكهربائية والاتصالات السلكية واللاسلكية، محطات معالجة المياه، النقل العام والمطارات والموانئ والسكك الحديدية. أما الإمكانيات البشرية فتعتبر عنصر أساسي في

التنمية الاقتصادية لذلك سعت الجزائر إلى الا هتمام بتكوينها عن طريق رسم استراتيجيات لاستغلال الكفاءات العلمية والدهنية.

3.3. أهم مؤشرات التنويع الاقتصادي:

(بوطلاعة محمدو بن دبيش نعيمة، 2018، صفحة 300_301)

من أهم المؤشرات الدالة على التنويع الاقتصادي ما يلي:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، الذي تدل على مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى زيادة وانخفاض مساهمة هذه القطاعات مع الزمن؛
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث أن التنويع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن؛
- تطور إيرادات المحروقات بالنسبة الى مجموع إيرادات العامة، لأن أحد أهداف التنويع هو تقليل الاعتماد على إيرادات وحيد؛
- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات، والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية وبصفة عامة يدل الارتفاع المضطرد للصادرات غير النفطية على ازدياد التنويع الاقتصادي، غير أن التغيرات قصيرة الأجل قد تكون مضللة؛
- تطور إجمالي العمالة والتشغيل حسب كل القطاع، فعندما تقارب النسبة المئوية لمساهمة مختلف القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل يعبر ذلك على التنويع الاقتصادي؛
- مؤشر مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التنويع الاقتصادي يعني ضمنا زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.

4. مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر وسياسات واليات اخراجه من تبعية الريع النفطي:

1.4 مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2020:

سنقوم بمعرفة مساهمة القطاعات الإنتاجية في التنويع الاق تصادي في الجزائر للفترة 2000-2020 من خلال مؤشرات التنويع الاقتصادي:

1.1.4 مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام:

التنويع الاقتصادي من خلال هذا المؤشر يتجلى من خلال تنويع هيكل الإنتاج أي مساهمة أغلبية القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام بنسب متقاربة ومرتفعة، وعدم الاعتماد على القطاع الواحد، هذا ما يوضحه لنا الجدول والتالي.

الجدول رقم (01) مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام للفترة 2000-2019 (%)

متوسط السنوات	محروقات	فلاحة	صناعة	البناء والاشغال العمومية	سياحة	نقل	الاتصالات	خدمات اخرى	حقوق ورسوم على الواردات	الناتج الداخلي الخام
متوسط 2004-2000	35,87	9,32	7,01	8,48	3.35	7.32	1.83	19.43	7,39	100%
متوسط2009-2005	42,03	7,75	5,28	8,77	3.44	7.92	1.98	16.61	6,22	100%
متوسط2014-2010	32,36	9,10	4,74	9,80	3.36	8.35	2.09	23.52	6,68	100%
متوسط2019-2015	19,48	11,96	5,55	11,73	3.29	10.98	2.75	26.4	7,87	100%
متوسط 2000-2019	32,44	9,53	5,64	9,70	3,36	9,14	2,29	21.49	7,04	100%

المصدر: دعمي محمد (2022)، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2022، ص24.

من خلال الجدول رقم (**01**) نلاحظ ما يلي:

التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2019؛

استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2019، سيطرة مساهمة قطاعي المحروقات والخدمات الاخرى في حصيلة الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، كما بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 32.44% و21.49% على الترتيب خلال الفترة 2000-2019؛

ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في حصيلة الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع قطاعي المحروقات، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 9.53% و5.64% على الترتيب خلال الفترة 2000-2019؛ ضعف مساهمة قطاع السياحة في الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع قطاعي المحروقات، أين بلغت نسبة المساهمة المتوسطة 3.36% خلال الفترة 2000-2019.

2.1.4مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة:

هذا المؤشر خاص بالدول النفطية، فبالنسبة لهذا المؤشر فالتنويع الاقتصادي هدفه تخفيض الاعتماد على إيرادات المحروقات من جهة التجاه نحو توسيع قاعدة متنوعة من الإيرادات العادية من جهة أخرى، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(02): مساهمة الجباية البترولية والجباية العادية في الإيرادات العامة للفترة 2000-2020 (%)

لسنوات	نسبة الجباية البترولية الى الايرادات العامة الاجمالية	نسبة الجباية العادية الى الايرادات الاجمالية	الإيرادات العامة الاجمالية	السنوات	نسبة الجباية البترولية الى الايرادات العامة الاجمالية	نسبة الجباية العادية الى الايرادات الاجمالية	الإيرادات العامة الاجمالية
2000	74,34	25,66	%100	2011	66,14	33,86	%100
2001	63,72	36,28	%100	2012	63,96	36,04	%100
2002	58,81	41,19	%100	2013	61,74	38,26	%100
2003	65,08	34,92	%100	2014	59,05	40,95	%100
2004	66,63	33,37	%100	2015	44,57	55,43	%100
2005	73,56	26,44	%100	2016	34,85	65,15	%100
2006	74,56	25,44	%100	2017	35,17	64,83	%100
2007	73,53	26,47	%100	2018	41,28	58,72	%100
2008	77,13	22,87	%100	2019	38,24	61,76	%100
2009	63,32	36,68	%100	2020	27,27	72,73	%100
2010	64,19	35,81	%100	المتوسط	58,44	41,56	%100

المصدر: دعمي محمد (2022)، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2022، ص25.

من خلال الجدول رقم**(02)** نلاحظ ما يلي:

نسبة الإيرادات البترولية بلغت 74.34% سنة 2000، لتنخفض إلى 58.81% سنة 2002 وهذا راجع الى انخفاض سعر البرميل من النفط والذي انتقل من 28.6 دولار الى 25.3 دولار خلال نفس الفترة، لترتفع الى 77.13 % سنة 2008 بسبب تحسن اسعار النفط والذي وصل إلى 99.1 دولار سنة 2008، لتنخفض مرة أخرى الى 63.32 %% سنة 2009 لنفس السبب ثم شهدت نسبة الإيرادات البترولية استقرار خلال الفترة 2010-2014 نتيجة لاستقرار اسعار النفط، لتنخفض مرة أخرى الى 34.85 % سنة 2016 من جراء انخفاض اسعار النفط الى 44.8 دولار في نفس السنة، لتنخفض الى أدنى مستوى لها سنة 2020 اين بلغت 27.27 %في المقابل ارتفاع نسبة الايرادات العادية الى اعلى مستوى لها .72.73 % .

أما خلال الفترة 2015- 2020 مالت الكفة لصالح نسبة الإيرادات العادية وهذا راجع كذلك الى انخفاض سعر البترول من جهة ولكن هناك أيضا فعلاتحسن في الإيرادات العادية من جهة أخربسبب سياسة ترشيد النفقات العمومية؛

عموما مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020 بلغت 58.44 % مقابل 41.56 % بالنسبة لمساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات الكلية.

3.1.4مساهمة الصادرات خارج النفط في الصادرات الاجمالية:

يعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات الدالة على حصول التنويع الاقتصادي، ويمكن اعتبار أن هذا المؤشر مرتبط بالدول المصدرة للنفط أكثر من غيرها، هدفه عدم الاعتماد فقط على الصادرات النفطية من جهة وتنويع الصادرات من حيث عدد وحجم السلع المصدرة من جهة أخرى بنسب متقاربة، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (03) مساهمة صادرات المحروقات والصادرات العادية في الصادرات الكلية للفترة 2000-2020 (%)

السنوات	نسبة الصادرات البترولية الى اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات العادية الى اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الاجمالية	السنوات	نسبة الصادرات البترولية الى اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات العادية الى اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات الاجمالية
2000	97,27	2,73	%100	2011	98,32	1,68	%100
2001	97,07	2,93	%100	2012	98,39	1,61	%100
2002	96,74	3,26	%100	2013	98,38	1,62	%100
2003	98,08	1,92	%100	2014	97,23	2,77	%100
2004	97,92	2,08	%100	2015	95,70	4,30	%100
2005	98,40	1,60	%100	2016	95,25	4,75	%100
2006	97,94	2,06	%100	2017	96,05	3,95	%100
2007	98,38	1,62	%100	2018	94,60	5,40	%100
2008	98,22	1,78	%100	2019	94,14	5,86	%100
2009	98,29	1,71	%100	2020	90,54	9,46	%100
2010	98,30	1,70	%100	المتوسط	96,92	3,08	%100

المصدر: دعمي محمد (2022)، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2022، ص27.

من خلال الجدول رقم (**03**) نلاحظ ما يلي:

انحصرت نسبة الصادرات البترولية الى الصادرات الكلية ما بين 90.54% و98.40% % خلال الفترة 2000-2020 وبنسبة متوسطة 96.92% خلال الفترة الاجمالية، كماانحصرت نسبة الصادرات العادية الى الصادرات الكلية ما بين 1.6% و9.46 % خلال الفترة 2000-2020، وبنسبة متوسطة 3.08%. خلال الفترة الاجمالية

4.1.4 مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل والعمالة:

التنويع الاقتصادي من خلال هذا المؤشر يبين نسب توزيع العمالة والتشغيل الكلي بين مختلف القطاعات الإنتاجية بنسب متقاربة ومرتفعة، وبالتالي تنوع توزيع القوة المشتغلة على مختلف القطاعات الإنتاجية، هذا ما يوضحه لنا الجدول التالي.

الجدول رقم (04): مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل للفترة 2000-2019 (%)

الفترة	2004-2000	2009-2005	2014 -2010	2019 -2015	متوسط 2000- 2019
الصناعة	13,21	12,88	13,33	13,23	13,17
البناء والاشغال العمومية	11,29	16,51	17,34	16,82	16,05
التجارة وخدمات الإدارة	56,12	55,52	59,20	60,73	58,28
الفلاحة	19,39	15,08	10,14	9,22	12,51
مستوى التشغيل	%100	%100	%100	%100	%100

المصدر: دعمي محمد (2022)، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2022، ص28.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ما يلي:

عدم التوازن في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل خلال الفترة 2000-2019 استقرار في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في حصيلة مستوى التشغيل سيطرة مساهمة قطاع التجارة وخدمات الادارة في مستوى التشغيل خلال الفترات الأربعة، أين بلغت نسبة مساهمة القطاع 58.28% خلال الفترة 2000-2019، وهي الصفة الهيكلية التي لازمت الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، ضعف مساهمة قطاعي الفلاحة والصناعة في مستوى التشغيل في الفترات الأربعة بالمقارنة مع قطاع التجارة والخدمات، أين بلغت نسبة المساهمة 12.51% و 13.17% على الترتيب خلال الفترة 2000-2019.

5.1.4 مساهمة القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة الاجمالية:

يوضح هذا المؤشر مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في الإنتاج أي ماهي نسبة امتلاك عوامل الإنتاج وتسييرها والقيام بالنشاط الاقتصادي من طرف كل من القطاع العام والقطاع الخاص؟، فكلما كانت نسبة القطاع الخاص أكبر من القطاع العام دل ذلك على التنويع الاقتصادي والعكس صحيح، ومرد ذلك للخصائص الايجابية التي يتمتع بها القطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث التسيير عامة والقدرة على رفع الإنتاجية، فما هي حصة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية؟ هذا ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (05): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة الاجمالية للفترة 2000-2020 (%)

السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية	السنوات	نسبة القيمة المضافة للقطاع العام	نسبة القيمة المضافة للقطاع الخاص	القيمة المضافة الاجمالية
2000	58,31	41,69	%100	2011	51,72	48,28	%100
2001	52,41	47,59	%100	2012	48,53	51,47	%100
2002	50,68	49,32	%100	2013	43,41	56,59	%100
2003	52,51	47,49	%100	2014	40,56	59,44	%100
2004	53,53	46,47	%100	2015	33,31	66,69	%100
2005	57,28	42,72	%100	2016	32,31	67,69	%100
2006	57,30	42,70	%100	2017	34,31	65,69	%100
2007	57,26	42,74	%100	2018	35,95	64,05	%100
2008	58,84	41,16	%100	2019	33,36	66,64	%100
2009	45,43	54,57	%100	2020	29,25	70,75	%100
2010	48,82	51,18	%100	المتوسط	46,43	53,57	%100

المصدر: دعمي محمد (2022)، واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، 2022، ص30.

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ ما يلي:

مساهمة القطاع العام في القيمة المضافة الكلية كانت أكبر من مساهمة القطاع الخاص خلال الفترة 2000-2008 أين سجلنا أعلى نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع العام سنة 2008 والتي بلغت 58.84% مقابل تسجيل أدنئ نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع الخاص في نفس السنة والتي بلغت 41.16 %؛

وكانت مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية كانت أكبر من مساهمة القطاع العام خلال الفترتين 2012-2020، و2009-2010، أين سجلنا أعلى نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع الخاص سنة 2020 والتي بلغت 70.75% مقابل تسجيل أدنئ نسبة مساهمة بالنسبة للقطاع العام في نفس السنة والتي بلغت 29.25 %، عموما مساهمة القيمة المضافة للقطاع الخاص بالنسبة للقيمة المضافة الكلية خلال الفترة 2000-2020 بلغت 53.57 % مقابل 46.43% بالنسبة لمساهمة القيمة المضافة للقطاع العام في القيمة المضافة الكلية؛ وهذا مؤشر ايجابي عموما.

وبالنسبة للجزائر تختلف هذه النسبة خلال الفترة 2000-2019 من قطاع انتاجي إلى آخر: (دعمي، 2022، صفحة 31)

القطاع المحروقات (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت : 91.45% وللقطاع الخاص بلغت: 8.55 %)؛

- القطاع الفلاحي (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت 0.56% وللقطاع الخاص بلغت: 99.44 %)؛

- القطاع الصناعي (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 55.68% وللقطاع الخاص بلغت : 44.32 %)؛

قطاع البناء والأشغال العمومية (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت: 23.91% وللقطاع الخاص بلغت: 76.09 %)؛

قطاع الخدمات خارج الإدارة ا (مساهمة القيمة المضافة للقطاع العام بلغت 12.65% وللقطاع الخاص بلغت: 87.35 %).

2.4 النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030وآليات وسياسات تنويع الاقتصاد الوطني: (منشور وزارة المالية 2016)

لقد صادقت الحكومة الجزائرية في 2016، في سياق سياسة تنويع الاقتصاد الجزائري على نموذج النمو الاقتصادي الجديد الذي يهدف أساسا إلى تحقيق معدل نمو كبير، خارج قطاع المحروقات ما بين 2020 -2030، وبذلك يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للعشرية القادمة، وقد تمحور النموذج المعلن عنه حول ثلاثة محاور رئيسية تمثلت في:

المرحلة الأولى: 2016-2019: تتمثل في بعث وإطلاق سياسة تنموية جديدة، تستهدف النمو التدريجي للقيمة المضافة لمختلف قطاعات الاقتصاد.

المرحلة الثانية: 2020 -2025: وسميت هذه المرحلة بالمرحلة الانتقالية، وهي مرحلة تدارك الاقتصاد للتوازن الكلي من خلال تدارك مختلف المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

المرحلة الثالثة:2026 -2030: هي مرحلة الاستقرار، أثناءها يكون الاقتصاد الجزائري قد تدارك معظم المؤشرات التوازنية الكلية، وحقق التوازنات الكبرى.

وخلال المراحل المذكورة يجب تحقيق الغايات التالية، والهادفة لتنويع الاقتصاد الوطني:

- تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام الفردي.
- مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام مع نهاية سنة 2030
- عصرنة القطاع ألفلاحي في غضون الفترة المذكورة، مما يساهم في تحقيق الأمن الغذائي، والعمل على رفع مساهمة هذا القطاع في الناتج القومي وإجمالي الصادرات الوطنية.
- التحول الطاقوي، وهو أهم هدف منشود للنموذج الاقتصادي الجديد، ويستهدف تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة للنصف، واقتصار عملية الاستخراج على ما هو ضروري فعلا لمسار التنمية، أي اتخاذ سياسة للنجاعة الطاقوية بتطوير الطاقات المتجددة البديلة والمتنوعة لتحقيق الأمن الطاقوي.

- تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال إحداث ديناميكية قطاعية بتطوير وتنمية مختلف القطاعات والفروع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، وكذلك النهوض ودعم القطاعات الحالية ليتناقص بذلك الاعتماد المفرط والكلي على قطاع المحروقات وخلق موارد جديدة لتوسيع مصادر الدخل.
- دعم وتشجيع الاستثمار خارج قطاع النفط، من خلال تحسين إنتاجية الاستثمار العمومي، ودعم الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في القطاع الصناعي، وينعكس ذلك إيجابيا على رفع معدل النمو الاقتصادي، وسيتم ذلك في إطار تجسيد نظام وطني جديد للاستثمار.
- دعم الشراكة بين القطاع العام والخاص، وذلك بخلق وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ضرورة تقليص الفارق بين الصادرات والواردات من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو الصادرات للسلع والخدمات المتنوعة خارج قطاع المحروقات والعمل على تحسين وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات ابتداء من 2020، ولن يتأتى ذلك إلا بكبح الواردات وإحلالها محليا.
- مراجعة القانون الأساسي لممارسة الأعمال "Doing Busniss" من خلال مراجعة آليات تمويل الاستثمار بمواصلة إصلاح المنظومة البنكية وتطوير سوق رأس المال.
- مراجعة السياسة الصناعية في الجزائر من خلال العمل على تسريع وتيرة نمو القطاع الصناعي، وأيضا إعادة تنظيم وتسيير العقار الصناعي وإدماجه جهويا، من خلال مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري وإعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية.

5. تحليل النتائج :

لا يمكن القول إن التنويع الاقتصادي يتحقق من خلال مؤشر أو مؤشرين من مؤشرات التنويع الاقتصادي بل من خلالها كلها وهذا ما يؤكده الارتباط الوثيق بين هذه المؤشرات؛ الاقتصاد الجزائري لم يحقق التنويع الاقتصادي أي لا يزال يتصف بصفة الاقتصاد الأحادي، ومن أهم الدلالات على ذلك ما يلي:

- ✓ التباين الكبير في نسب مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2000-2020، ووجود استقرار في نسبها خلال فترات الدراسة، وسيطرة مساهمة قطاع المحروقات (31.5%) وقطاع الخدمات (36.13 %) من جهة وضعف مساهمة قطاع كل من: الفلاحة (9.75%) الصناعة (5.67%) خلال الفترة 2000-2020، وضعف مساهمة قطاع كل من: السياحة (3.36%)، النقل (9.14%) والاتصالات 2.29% خلال الفترة 2000-2019؛
- ✓ المساهمة الكبيرة للإيرادات البترولية في الإيرادات العامة خلال الفترة 2000-2020 بلغت 58.44% مقابل 41.56 % بالنسبة لمساهمة الإيرادات العادية في الإيرادات الكلية؛
- ✓ ان الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي التصدير وهذا ما بينته متوسط نسبةالصادرات البترولية الى الصادرات الكلية والتي بلغت 96.92%، مقابل متوسط نسبة الصادرات العادية الى الصادرات الكلية بلغت 3.08%%% وهذا خلال فترة 2000-2020؛
- ✓ التباين في توزيع مستوى التشغيل بين القطاعات الانتاجية المختلفة، مع سيطرة قطاع التجارة وخدمات الإدارة على مستوى التشغيل (58.28%) أي الوظيف العمومي خلال الفترة 2000-2019؛ مؤشر مساهمة القطاعات الانتاجية في مستوى التشغيل يعزز فعلا النتائج المتوصل إليها بخصوص مؤشر تغيرات مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج الداخلي الخام، وهذا بخصوص كل القطاعات عدا قطاع المحروقات، هذا الأخير كانت مساهمته في الناتج كبيرة. ولكن لا

يساهم في مستوى التشغيل إلا في حدود 3 %، وهذا راجع إلى كون قطاع المحروقات يعتمد في الأساس على تكنولوجيات كثيفة رأس المال وبالتالي يتصف بمحدودية مساهمته في مستوى التشغيل؛ هذه القيم تعبر اقتصاديا بوضوح على أن الاقتصاد الجزائري اقتصادي أحادي التصدير وما يزال ريعيا بالدرجة الاولى بالرغم من ان هناك دلالات قليلة جدا وغير قوية توحي بتوجه الاقتصاد الجزائري نحو التنويع الاقتصادي، ومن أهم الدلالات ما يلي:

- ✓ مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية خلال الفترة 2000-2020 بلغت 53.57 % مقابل 46.43% بالنسبة لمساهمة القطاع العام ورجحت كفة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية على حساب القطاع العام ابتداء من سنة 2009، وخاصة خلال الفترة 2014-2019 أين أصبحت تفوق نسبة مساهمة القطاع الخاص 60%، وتجلت بصورة اوضح في سنة 2020 أين بلغت نسبة 70.75%،
- ✓ كما رجحت كفة نسبة مساهمة الإيرادات العادية إلى الإيرادات الكلية بالمقارنة مع نسبة مساهمة الإيرادات البترولية خلال الفترة 2015-2020 بالمقارنة مع الفترة 2000-2014، أي انه هناك فعلا تحسن في الإيرادات العادية.

6 .الخاتمة:

باستطاعة الجزائر تطبيق مجموعة مهمة من الآليات والسبل للانتقال من الاقتصاد الأحادي نحو اقتصاد متنوع ومن خلال المؤشرات التنويع الاقتصادي وبعد اسقاطها على واقع الاقتصاد الجزائري أين تبين أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي وعدم تميزه بالتنويع الاقتصادي، وفي هذا الإطار وبغية تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في الانتقال من الاقتصاد الأحادي الى اقتصاد متنوع، يمكن تقديم توصية شاملة والمتمثلة في ضرورة توفر إرادة متينة وقوية تندرج ضمن تطبيق استراتيجية مبنية على أسس علمية محضة تخص تطبيق مجموعة من الآليات والسبل والمتعلقة بكل القطاعات الإنتاجية وفروعها،

التوسع في اعتماد أسلوب التخطيط في اتخاذ القرارات وسلامة عمليات تطوير الهيكل الاقتصادي للدولة والذي يمكن من بلوغ الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية محددة.

- زيادة عمليات التنسيق ليس على مستوى الفعاليات الاقتصادية فقط وإنما على مستوى الولايات، لضمان الاستخدام العقلاني لموارد الدولة.
- إعطاء دور أكثر للقطاع الخاص للمساهمة في عملية التنويع لما له من أهمية.
- توفير إطار مؤسساتي جيد من خلال حوكمة المؤسسات المسئولة عن تنفيذ سياسة التنويع وإخضاعها لضوابط الشفافية.

7. قائمة المراجع:

1. بوطلاعة محمدو بن دبيش نعيمة. (اكتوبر، 2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات ازمة النفط إمكانية الاستفادة من تجارب دولية. مجلة البشائر الاقتصادية مجلد 4، العدد 02.
2. حامد عبد الحسن الجبوري. (2016). "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية". مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2016/10/22،.
3. شليحي الطاهر و بن موفق زروق. (ديسمبر، 2018). المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية. مجلة الحقيقة، مجلد 17، العدد 04، صفحة 204.
4. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة. (2014). التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. مجلة الغري للعلوم الاقتصادي والإدارية العراق: المجلد الثامن، العدد 31.
5. عيساوي سهام. (01 06، 2017). سياسات التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة الاصيل للبحوث الاقتصادية والادارية.العدد 01
6. محمد دعمي. (2022). واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر - دراسة تحليلية للفترة 2000-2020. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا مجلد18 العدد 29.
7. محمد كريم قروف،. (2016). قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1980-2004. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9، العدد2.
8. ممدوح عوض الخطيب،. (2014). التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي» ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج. السعودية: الرياض خلال الفترة 16-17 فبراير .
9. نجاة كورتل. (15 12، 2019). الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017 . مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية العدد 52.
10. منشور وزارة المالية. (2016). الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية.
11. حامد عبد الحسن الجبوري. (2016). "التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية". مركز الفرات للتنمية والدراسات الإستراتيجية، تاريخ النشر 2016/10/22، تاريخ الاطلاع 2022/10/25 https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/419423.html